الواقعيّ والمتخيَّل في «الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة»

فيصل درّاج

تُفْصح العودةُ إلى شعار قديم عن الخيبة والأزمة في آن: تَظْهر الخيبةُ في «سلام الشجعان،» الذي غلبتْ فيه الحقيقةُ الداميةُ وَهْمَ التشاطر وسياسةَ الارتجال؛ وتتجلّى الأزمةُ في البحث عن حلّ معقول في سياقٍ يزدري العقلَ والأخلاقَ معًا. وربما كان الشعارُ المفترض، أي «الدولة العلمانيّة الديمقراطيّة،» له نصيبٌ من المعنى في سياقٍ آخرَ تعابيرهُ الحربُ والسلامُ والمساومةُ، على مبعدة عن سياسة شارون التي تقول بالنصر والهزيمة والإخضاع اللامشروط. ومع أنّ السؤال المأزوم يتناسل في إجاباتٍ تُلازمُها الأزمةُ، فإنّ السؤال الصحيح يردّ إلى موضوع قديم عنوانُه: منظمةُ التحرير الفلسطينيّة، التي أكثرتْ من طرح الشعارات، وأكثرتْ ـ في اللحظة عينها ـ من التخلّي عنها.

سواء أكان في الشعار المطروح ماهو واقعيٌّ وقابلٌ للتحقّق ولو بعد حين، أم كان فيه ما يستعصي على التحقّق، فإنّ فيه تصوّرًا جوهريّاً لا تَعْرفه منظمةُ التحرير ولا تتعرّف عليه، وهو: العمل الوطنيّ كمشروع سياسيّ استراتيجيّ. والمقصود بذلك تصوُّرٌ نظريٌّ وعمليٌّ واعٍ لأهدافه ووسائله، يَرْبط بشكلٍ مشخَّص بين غاياته وسُبُلِ الذهاب إليها، معتمدًا جهدًا مؤسساتيّاً قوامُه الاجتهادُ الجماعيّ وتعدديّةُ العقول واحترامُ الطاقة الكفاحيّة الإنسانيّة. غير أنّ منظمة التحرير أَقْصت المشروعَ ومعناه ووسائلَه، مكتفيةً بالحراك اليوميّ الذي يؤكّد وجودَ «القيادة» ولا يؤكّد الأهدافَ التي تنتسب إليها. ولعلّ هذه المفارقة هي التي اختَزلت القيادةَ إلى إدارة يوميّة، واختصرت المشروعَ إلى ارتجالٍ يوميّ فقيرِ المعنى، كما لو كان الاستراتيجيُّ الواضحُ الوحيدُ هو ديمومةَ القيادة وثباتَ استمراريّتها. وبسبب ذلك بدا مفهومُ «المشروع السياسيّ الوطنيّ» طارئًا وغريبًا، سواء أكان «دولة علمانيّة ديمقراطيّة،» أم «دولةً ثنائيّةَ القوميّة،» أم «سلطةً وطنيّة» تقوم على أيِّ «شبر» من أرض فلسطين.

◆ ◆ ◆

أَنتجت هذه الإدارةُ اليوميّة، التي يستوي عندها تحريرُ «كامل التراب» و«غزّة ـ أريحا أولاً،» أربعَ آفاتٍ أساسيّة.

أولى هذه الآفات: غيابُ المصداقيّة لدى الشعب الفلسطينيّ وأعدائه، بعد أن ارتاحت «القيادة» إلى لفظيّة يوميّة سهلة تُرضي الشيطانَ والرحمنَ معًا، أيْ لا ترضي أحدًا على الإطلاق. فإذا كانت القيادة المفترضة تقول في لحظة معيّنة بدولة فلسطينيّة عاصمتُها القدسُ وبحقّ اللاجئين في العودة وبضرورةِ استمرار الانتفاضة، فإنها كانت مستعدّةً ـ في اللحظة عينها ـ لترحيل قضيّة اللاجئين إلى أجلٍ غيرِ مسمّى وللتعاون الأمنيّ مع إسرائيل وللتنديد بالعمليات الاستشهاديّة.

وثانيةُ الآفات القاتلة: إهدارُ الجهود الكفاحيّة الفلسطينيّة وتسفيهُها. ذلك أنّ هذه الجهود، وهي عظيمة ومأساويّة في آن، لا معنى لها إلا في مشروع وطنيّ يُدْرك معنى الهدف والسياق وميزان القوى وإمكانيّات الطرفيْن المتصارعيْن، ويتأسس أولاً على علاقة حواريّة بين الشعب والقيادة، تكون وجهًا آخر لوحدة السياسة والأخلاق.

أما الآفة الثالثة فتتجلّى في تفكيك الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة، وتوزيع الشعب على قيادات مختلفة ذات خياراتٍ متعارضة، يقول بَعضُها بتحرير فلسطين كلِّها، ويكتفي بعضٌ آخر بـ «كازينو أريحا» ومَنْ يرتاده. وقد يكون في الانقسام الفلسطينيّ ما يردّ إلى حركات دينيّة وغير دينيّة، من دون أن يفسِّر ذلك أبدًا أسبابَ الفُرقة الفلسطينيّة. ذلك أنّ الالتفاف حول الحركات الدينيّة يعبِّر عن رفض ممارسات السلطة الفلسطينيّة في

الكفاح من أجل دولة ديموقراطيّة علمانيّة هو كفاح في اللحظة عينها ضدّ تصوّرات السياسة والإدارة والقيم التي أنتجتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة

المستويات جميعًا، سواء ما تعلّق بالشأن الوطنيّ أو بالجهاز المؤسساتيّ وأخلاقه وكفاءته وشرعيّته. ولذلك لم يكن غريبًا أن يَلتفَّ الشعبُ الفلسطينيُّ كلُّه حول «القيادة» حين حاصرها شارون في رام الله مؤخّرًا، متوقّعًا منها موقفًا وطنيّاً متّسقًا، وأن ينفضَّ عنها حين تداعى الموقفُ في مزاد البيع والشراء والمقايضة.

تتكشف الآفة الرابعة في سياسة الفساد والإفساد، التي تضع المسؤولَ الفاسدَ فوق الشعب، وتُحوّل المؤسسةَ الفاسدةَ إلى جهاز يوازي الشعبَ ولا يلتقي به. ومع أنّ النقطة الأخيرة قديمة قِدَمَ منظّمة التحرير، فإنّها تؤكّد فكرةً جوهريّةً تقول: لا تتّفق السياسةُ الوطنيّةُ وسياسةُ الفساد، ولا يستطيع الجهازُ الفاسدُ أن يكون وطنيّاً. ذلك أنّ الفاسد يرى مصالحَه ويُعْرض عن غيرها، بينما يتمسّك الوطنيُّ بالمصلحة العامة ويدافع عن حقوق الجميع. وهذا الفساد هو الذي يضعنا أمام وقائع كئيبة التفسير، كأنْ يستبيح شارون في هجومه الواسع الأخير كلَّ الشعب الفلسطينيّ من دون أن يمسَّ ببعض «القادة الكبار» أو يتعرّضَ لهم. فمن المفترض، كما علّمتنا حركاتُ التحرّر، أن يذهب العدوُّ إلى «القيادة» قبل أن يَقْمع الشعبَ، لا أن يُحْرق الشعبَ ويتركَ «كبارَ المسؤولين» في بيوتهم.

تؤكّد الآفاتُ الأربع السابقة نقطتيْن أساسيَّتيْن. الأولى: لم يستطعْ جهازُ منظّمة التحرير، ولن يستطيع على أيّة حال، الركونَ إلى عملٍ سياسيٍّ مؤسساتيّ، ولا التعرُّفَ على العمل السياسيّ كمشروعٍ طويلِ الأمد يَتَضَمّن الوضوحَ والتحقيبَ والانتقالَ النقديَّ من مرحلةٍ إلى أخرى. وبهذا المعنى، فقد كان هذا الجهاز عاجزًا، بنيويّاً، عن طرح شعار «الدولة العلمانيّة الديمقراطيّة» وإعطائه مضمونًا مشخّصًا ذا مصداقيّة. وتقول النقطة الثانية: يَسْتلزم الشعارُ المذكورُ، إنْ كان معقولاً ومقبولاً، حركةً سياسيّةً فلسطينيّةً جديدة، متحرِّرةً من الركام العمليّ والنظريّ الذي أنتجتْه منظمةُ التحرير. وحركة كهذه تتأسس، إنْ تأسستْ، على حوار فلسطينيّ مسؤول، تشارك فيه تيّاراتٌ مختلفة ومتعارضة، بشكلٍ يَجْعل من «الدولة العلمانيّة الديمقراطيّة» شعارًا وطنيّاً كفاحيّاً طويلَ الأمد.

يمكن القول، إذن، إنّ الكفاح من أجل «دولة ديموقراطيّة علمانيّة» هو كفاح في اللحظة عينها ضدّ تصوُّرات السياسة والإدارة والقيم التي أَنْتجتها منظّمةُ التحرير. فإذا كان في الشعار المطروح ما يحيل على المستقبل والإرادة الجماعيّة، فإنّ جوهرَ منظّمة التحرير قد تَمَثَّل في اليوميّ والعارض والبسيط والفرديّ والبرجماتيّ والمتبدّل والمجزوء.

وفي حدود النقطتين السابقتين يتكشّف الإخفاقُ الفلسطينيُّ مرتيْن أُخْريَيْن: يتكشفّ، أولاً، في العجز عن إنتاج مشروع سياسيّ استراتيجيّ، وهو ما يستدعي بكابَةٍ كبرى صورةَ حزب المؤتمر في جنوب أفريقيا. ويستبين، ثانيًا، في العجز عن توليدِ جهازٍ سياسيّ عقلانيّ ومسؤول، وهو ما يستدعي بكآبةٍ أشدَّ صورةً مانديلا. وفي هذا الإخفاق المزدوج تتراءى خيبةُ الشعب الفلسطينيّ المؤسية؛ ذلك أنّ عليه أن يقاتل ضدّ عدوّ عنصريّ شرس مدعومٍ بما يريد، وأن يقاتِلَ ضد قيادة خائبة على مستوى العمل والنظر معًا.

◆ ◆ ◆

إذا نقلنا شعارَ «الدولة العلمانيّة» إلى الجبهة الأخرى، أيْ إلى الجبهة الإسرائيليّة، فإننا نقف أمام عدّة نقاط.

أولها: ليس في التربية الإسرائيليّة، المتدّةِ من قَبْل قيام دولة إسرائيل حتى اليوم، ما يحتفي بالشعار المطروح أو يَقْبل به. ذلك

الواقعيّ والمتخيَّل في «الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة»

أنّ هذا الشعار يقول بمساواة البشر وبحقّهم في مستقبلٍ يَرْفض التمييزَ والفروق، وهذا ما لا يأتلف مع «التطبّع» الإسرائيليّ، ولا يتفق مع الـ «هابيتوس» الشهير الذي قال به پيير بورديو.

النقطة الثانية: أَنْتج هذا التطبّعُ، عمليّاً ونظريّاً، هويّةً إسرائيليّةً محدَّدةً، قوامُها ديمومةُ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، حتّى كأنّ تراجُعَ الصراع أو خفوتَ حدّته يُفْضيان مباشرةً إلى تهافت الهويّة وتداعي المجتمع الذي يُنتجها ويعيد إنتاجَها من جديد. فالهويّة الإسرائيليّة لا تظلّ إسرائيليّةً إلا من خلال صراعها مع العرب؛ فإنْ خبا الصراعُ قبلتْ بالعزل والانعزال، أيْ بكلّ ما يَحتفظ بمسافة دائمة ومتجدِّدة تَفْصل «الجوهرَ الإسرائيليّ» عن «الجوهر العربيّ.» وذلك شيء مطابق لذلك الشعار القديم والبغيض: «الشرق شرقٌ والغربُ غربٌ ولن يلتقيا،» كما لو كان انفتاحُ الهويّة الإسرائيليّة على غيرها يلغي وجودَها. وواقع الأمر أنّ هذا التطبّع، مفهومٌ تمامًا، منذ أن أَدْمن جيشُ الدفاع الإسرائيليّ التفوُّقَ على الجيوش العربيّة، وأدمنت الأنظمةُ العربيّة الإذعانَ والخضوعَ، أيْ منذ أن عَزَّزَ الانهيارُ العربيُّ مركَّبَ التفوُّق الإسرائيليّ ومركَّبَ النقص العربيّ، اللذيْن تزعزعا مرتين: مرةً في جنوب لبنان، ومرةً أخرى في فلسطين المحتلّة.

إضافة إلى النقطتين السابقتين تأتي نقطةٌ ثالثة، هي كابوسُ «التكاثر الديمغرافيّ الفلسطينيّ» الذي يروِّع إسرائيلَ، فتدرسه بدقّةٍ وإمعان، وتلاحقه بالدراسات والاستنتاجات والأسئلة المتكاثرة. غير أنّ هذا الكابوس لا يأتي من العدد في ذاته، وإلاّ كان المسلمون هاجسًا إسرائيليّاً لا ينقضي، بل من عدد مندمج في المجتمع الإسرائيليّ لا تناله الطائراتُ ولا يمكن التعاملُ معه بالأسلحة البيولوجيّة الفتّاكة من دون أن تطول أضرارُها الإسرائيليّين أنفسَهم.

هنا نصل إلى نقطة جوهريّة جديدة تقول: إنْ كان مأزقُ الفلسطينيّين المقاتلين ضدّ إسرائيل يتعيّن في قيادةٍ تبدِّد قتالَهم، فإنّ المأزق الإسرائيليّ المتجدّد يتحدَّد في بقاء الشعب الفلسطينيّ فوق أرضه، الأمرُ الذي يَجْعل من أيّ انتصار إسرائيليّ انتصارًا مجزوءًا يَحْمل في طيّاته بذورَ تبدّده القادم. وهذا الانتصار المجزوء، الذي أُفُقُه هزيمةٌ أو انتصارٌ مجزوءٌ آخر، ظاهرٌ للعيان في الانتفاضات الفلسطينيّة المتواترة التي تَشْتعل وتنطفئ، بفعل القهر والحصار والتعب، لتعودَ من جديدٍ أكثرَ شدةً وتماسكًا وفاعليّةً. يردّ الفكرُ الإسرائيليّ على كابوسه، أو على انتصاره الدائم النقصانِ، بأشكال مختلفة، منها: الترانسفير، أيْ ترحيلُ الفلسطينيّين عن أرضهم؛ والإشارةُ إلى الوطن البديل في الأردن أو العراق أو سيناء؛ وتدميرُ الأسس الضروريّة للمعيش الفلسطينيّ، مثل مصادرة الأراضي واقتلاع الشجاز وتدمير الحقول والبيوت؛ والتلويحُ بإمكانيّة هجرة ميسورة ومُرْضية إلى كندا وأمريكا واستراليا. غير أنّ الحلول المقترحة، مهما كان شكلُها، لن تُفضي إلى تفريغ فلسطين من أهلها، ولن تكون أكثرَ حظّاً وجدوى من سياسات قهريّة سابقة عمرُها نصفُ قرن من الزمن أو أكثر.

◆ ◆ ◆

يمكن القول، تبعًا لذلك، إنّه رغم المشهد الجنائزيّ القائم في فلسطين اليوم، وعناصرُه جيشٌ وحشيٌّ وقيادةٌ متخاذلةٌ وشعبٌ مستباحٌ، فإنّ الواقع الفعليّ يُعْلن عن مهزومٍ شبهِ منتصر وعن منتصرٍ شبهِ مهزوم. فالفلسطينيُّ، رغم مأزقه، منتصرٌ لأنه موجود فوق أرضه؛ والإسرائيليُّ، رغم انتصاره، مأزوم لأنّ بَشَرَ «العمليّات الاستشهاديّة» مازالوا في مكانهم. إنّ هذا المأزق الموزَّع على الطرفين هو الذي يَمدّ، نظريّاً، شعارَ «الدولة

يسهم جدل المصداقيّة والدولة الديموقراطيّة في تحويل الهويّتين. في حقل اجتماعيّ جديد، مراجعه المواطنة والمساواة إضافة إلى مراجعه التاريخيّة الأخرى

الديمقراطيّة» بإمكانيّات وإنْ واهنة وضعيفة. بيد أنّ هذه الإمكانيّات، كما أشرنا، تحتاج إلى سياسة فلسطينيّة تتمتع بالوضوح والاتّساق والمصداقيّة، أيْ تحتاج إلى مشروع سياسيّ وطنيّ طويلِ الأمد، بعيدٍ عن الارتجال والأفراد والتسليع، وعن ذلك الفكر البغيض الذي يرشي الشعبَ الفلسطينيَّ بالكلمات الكبيرة، ويرشي الإسرائيليّين بمسؤولين فلسطينيِّين يلبّون الحاجاتِ «الأمنيّةَ» الإسرائيليّةَ.

والسؤال الذي يُطْرح هنا مباشرةً هو التالي: لماذا يتوجّب على الفلسطينيّين، وهم الطرفُ الأضعف، أن يقولوا بسياسةٍ ذاتِ مصداقيّة تُطَمْئن الآخرَ القويَّ أو تستعطفه؟ والجواب، ببساطة، هو أنّ عليهم أن يفعلوا ذلك لأنهم الطرف الأضعف. فمِنْ غير المتوقَّع أن يعوِّض الفلسطينيّون ضعفَهم بأدواتٍ تُشْبه الأدوات الإسرائيليّة، الأمرُ الذي يُلزمهم اختيارًا آخر مخالفًا للتصوّر الإسرائيليّ الصهيونيّ، وهو أنّ على الطرف الضعيف ـ بالمعنى الماديّ ـ أن يعوِّض ضعفَه بتفوُّق أخلاقيّ وقِيَميّ. ولعلّ كلّ بؤس منظمة التحرير يتجلّى في انحطام المصداقيّة والانهيار القيميّ والأخلاقيّ، علمًا أنّ الشعب الفلسطينيّ، على مستوى التضامن والشجاعة والتضحيات، قَدَّم درسًا نموذجيّاً في الارتقاء الروحيّ والأخلاقيّ. بل إنّ ذلك البؤس بَلَغَ ذروتَه حين حاول محاكاةَ الطرف الصهيونيّ: كأن يوغلَ في تقريظ الولايات المتحدة، أو أن يمارسَ ـ على طريقته ـ «جَدَلَ المال والإعلام،» أو أن يقيم جسورًا بين الأمن الفلسطينيّ والأمن الإسرائيليّ. لقد كان المطلوب، في شروط المواجهة اللامتكافئة، تطويرُ بديل فلسطينيّ قيميّ ـ ثقافيّ، قوامُه الوضوحُ والمصداقيّة، يحاور جزءًا من المجتمع الإسرائيليّ، أو يَقْبل جزءٌ من المجتمع الإسرائيليّ الحوارَ معه، بحثًا عن أفق مستقبليّ يحاصِرُ أزمةَ الطرفيْن أو يتجاوزها. فبعد أن جَرَّبَ الشعبُ الفلسطينيُّ أشكالاً كفاحيّةً مختلفةً، وقَدَّمَ من التضحيات ما يفوق قدراته، يغدو منطقيّاً البحثُ عن سبل سياسيّة جديدة تتعامل مع المتاح والمتخيَّل، لا بمعنى التجريب الزهيد والتشاطر القديم، بل بمعنى المشروع الذي يطالب بدولةٍ يعيش فيها الفلسطينيّون والإسرائيليّون ويتمتّعون فيها معًا بحقوق المواطنة من دون تمييزٍ أو فروق. وقد يكون في الطرح شيءٌ من رهان پاسكال الشهير، أو أشياء من أحلام طه حسين عن توليد دولة جديدة من مدرسة قديمة، لكنّ ذلك لا يَمْنع من التفكير في بناء كتلة عربيّة ـ إسرائيليّة من أجل السلام، إنْ كان ذلك ممكنًا.

تنبغي الإشارةُ هنا إلى نقطة جوهريّة تقول: إنْ كان بعضُ المتساقطين العرب، منذ اتّفاق أوسلو، قد جَمّلوا عمليّةَ السلام انطلاقًا من «الاستعداد الإسرائيليّ» للسلام، فإنّ القول بالدولة الديمقراطيّة ينطلق من مأزق الطرفيْن المتصارعيْن الذي يُمْلي على الطرف الضعيف المأزوم أن يفكّر في بدائل تتّفق مع إمكانيّاته. وبدائلُ كهذه لا تَنْسى، ولا يمكن أن تنسى، الطبيعةَ العنصريّةَ الإجراميّةَ لدولة إسرائيل والتحالفَ العضويَّ ـ بل الاندماجَ ـ بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتَعْمل على تخليق مشروع سياسيّ شعبيّ فلسطينيّ جديد، له قيادةٌ شعبيّةٌ ديمقراطيّة، وله منظورٌ متطوّر يَحْتفظ بالهويّة العربيّة ويَتْرك داخله مجالاً للاعتراف بالهويّة الإسرائيليّة التي تَقْبل بالسلام وبالاعتراف بالهويّة العربيّة. ولذلك يكون القولُ بـ «الدولة الديمقراطيّة» قولاً بمشروع سياسيّ جديد، لا يَصْدر عن «المنظّمات،» بل ينبثق من وعي تاريخيّ فلسطينيّ جديد يُدْرك العلاقةَ بين الهدف وموازينِ القوى والوسائلِ والغاياتِ القريبة والبعيدة.

◆ ◆ ◆

الواقعيّ والمتخيَّل في «الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة»

يُسْهم جدلُ المصداقيّة والدولة الديمقراطيّة في تحويل الهويَّتيْن الفلسطينيّة والإسرائيليّة في آن. فلا تبقى الهويّةُ الأولى مثلما كانت، بعد أن تنفتح على ثقافة ولغة جديدتيْن، بل تغدو هويّةً تتعرّف بالمواطنة المحتملة دون أن تتخلّى عن عناصرها الأولى. وتصبح الهويّةُ الثانيّة هويّةً أخرى، تتخلّى عن معايير التفوق والسيطرة والإخضاع، محتفظةً هي أيضًا بالعناصر الموافقة لها. تتبدّل الهويّتان في حقل اجتماعيّ جديد، مَرَاجعُه المواطنةُ والمساواةُ والاعترافُ المتبادل، إضافةً إلى مراجعه التاريخيّة الأخرى. ومع أنّ في الأمر، نظريّاً، ما يَكْشف عن تراجعٍ أو تنازلٍ، فهو ينطوي في دلالته التاريخيّة على ما هو مغايرٌ ومختلف؛ ذلك أنه يتّكئ على مراجع موضوعيّة تَرْفض العنصريّةَ ونزعةَ السيطرة الملازمتيْن للإيديولوجيا الصهيونيّة. وواقع الأمر أنّ القول بمراجع موضوعيّة مثل الديمقراطيّة والمساواة والمواطنة لا يتفق مع الفكر الصهيونيّ وسياسةِ الدولة الصهيونيّة، ويلائم فقط مَنْ يودّ الخروجَ من مأزق المنتصر المهزوم والمهزومِ المنتصر.

◆ ◆ ◆

كما يَطْرح سؤالُ الهويّة في «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة» سؤالاً في اتجاهين عربيَّيْن: الاتجاه الأول رسميّ سلطويّ لا يَعْبأ إلاّ بخلاصه الفرديّ، ويرى في القضيّة الفلسطينيّة عبئًا ثقيلاً، هذا إنْ لم يرَ ـ مع استثناءات قليلة ـ في الشعب الفلسطينيّ كمّاً بشريّاً زائدًا ومزعجًا يُسْتحسن ترحيلُه إلى جهنَّم إنْ كان ذلك ممكنًا. والاتجاه الآخر هو الاتجاه الشعبيّ المقيَّد والمقموع، الذي يُدْرك بحسّه السليم معنى المأساة الفلسطينيّة، ويُدْرك أكثرَ أنّ تغييرَ الهويّة الصهيونيّة انتصارٌ عربيٌّ وفلسطينيٌّ في آن، وأنّ أيّ انتصار جزئيّ للشعب الفلسطينيّ هو انتصارٌ للشعب العربيّ في شوارعه الضيّقة المختلفة. وواقع الأمر أنّ الشعب العربيّ ليس مشغولاً كثيرًا بالمراجع المعياريّة الشفهيّة المحدِّثة عن أمجاد الإسلام وعراقةِ القوميّة العربيّة، بقدْرِ ما هو مشغول بما يَمدّه بالحريّة والكرامة والمساواة، بعد أن جرَّدَتْه أنظمتُه العربيّةُ من الحريّة والكرامة، ومنعتْ عنه العولمةُ الأمريكيّةُ الجديدةُ كلَّ ما يحيل على مساواة البشر أو يشي بها.

◆ ◆ ◆

يمكن في النهاية تأكيدُ أمورٍ ثلاثة. الأمر الأول أنّ التاريخ قد أَنْهى منذ زمن دورَ منظمة التحرير، واستبقى منها ما يشير إلى ضرورة رحيلها الأخير والنهائيّ بعد أن غَدَتْ أداةً تعوّق الفعلَ الوطنيَّ الفلسطينيَّ وتبدّد كفاحَه. والأمر الثاني أنّ دلالة شعار «الدولة الديمقراطيّة» لا تَصْدر عن الشعار ذاته، بل عن المشروع السياسيّ الشعبيّ المحتمل المرتبط به. ذلك أنّ هذا المشروع هو ضمانُ تحرّر الفلسطينيّين من السيطرة الصهيونيّة، ومن سيطرة القيادات الفلسطينيّة المخْفِقَة التي كلما وَعَدت الفلسطينيَّ بتخليصه من العذاب رَمَتْ به إلى عذاب أدهى وأشدّ. أما الأمر الأخير فيَفْصل بين المنطقيّ والتاريخيّ، بلغة الفلسفة، أيْ يرى في «الدولة الديمقراطيّة» إمكانيّةً منطقيّةً دون أن يرى فيها ـ لزومًا ـ إمكانيّةً تاريخيّةً. وهذا ما يَجْعل من هذا الشعار اقتراحًا واقعيّاً ومتخيَّلاً في آن.

عمّان

فيصل درّاج

من كبار النقّاد الفلسطينيّين والعرب. مِنْ كُتُبه: **بؤس الثقافة في المؤسّسة الفلسطينيّة**، و**دلالات العلاقة الروائيّة**. له عشرات المقالات في الآداب، و**الهدف**، و**قضايا وشهادات**، و**الطريق**، و**الكرمل**. وغيرها.